العودة من "صلاة الجمعة".. شرارة التظاهرات الصدرية تنطلق من ازمة الدولار

يستعد التيار الصدري لاقامة صلاة الجمعة يوم غد في بغداد والمحافظات ليعود مجددا الى المواقف التعبوية بعد خمول لعدة اشهر منذ اعلانه سحب نوابه من مجلس النواب والخروج من العملية السياسية.

وأعلنت اللجنة المشرفة على إقامة صلاة الجمعة الموحدة في بغداد، والتابعة للتيار الصدري، أن "اللجنة المشرفة على إقامة صلاة الجمعة الموحدة في بغداد عقدت اجتماعاً موسعاً تناول وضع آخر اللمسات الخاصة بإنجاح هذه الفريضة".

وأضاف، أن "اللجنة اعلنت الانتهاء من الاستعدادات الخاصة بهذه المناسبة واهمها تحديد مكان اقامة الصلاة، والتي ستكون بالقرب من بناية مكتب السيد الشهيد الصدر (قدس سره) - سابقاً - قطاع 14 في مدينة الصدر، في الجمعة الحالي".

وقررت اللجنة المشرفة استثناء محافظة البصرة من اقامة الصلاة حيث تشهد المحافظة فعاليات رياضية في بطولة خليجي 25.

عودة للمشهد السياسي

ويرجح مراقبون ان تكون اقامة صلاة الجمعة في بغداد والمحافظات هي خطوة اولية لعودة التيار الصدري الى المشهد السياسي بعد انقطاع وبالتزامن مع استعداد الحكومة لحسم مشروع قانون الموازنة ومشكلة ارتفاع سعر صرف الدولار.

ويشهد السوق العراقية ارتفاعا غير مسبوق في سعر صرف الدولار امام الدينار خاصة وان رفع سعر الصرف خلال الفترة الماضية كان يحسب على التيار الصدري، حيث يحاول التيار البراءة من تلك التهمة.

كما يحلل مراقبون دعوة التيار لصلاة الجمعة انها تمثل بوادر عودته الى الشارع وتهيئة الاجواء لسحب البساط من قوى الاطار التنسيقي جماهيريا واستغلال الرفض الشعبي لارتفاع سعر الدولار والسلع في السوق.

رسائل التيار الى السوداني

ويشير محللون سياسيون الى ان التيار قد يريد ايصال رسائل الى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني مضمونها قدرته على تحريك الشارع ضد الحكومة.

ويقول المحلل السياسي احمد المياحي في حديثه لـ "المطلع"، ان "صلاة الجمعة التي اقامها شهيد الجمعة السيد محمد صادق الصدر كانت بنفس هذا التوقيت الهجري مع مناسبة ولادة السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والجمعة القادمة هي الذكرى السنوية لأقامة الصلاة".

واضاف المياحي أن "اقامة الصلاة بغض النظر عن مفهومها الديني والعقائدي الا انها كانت ذات بعد سياسي اثر على شكل ونمط الحكم في العراق في ذلك الوقت وهي كادت ان تسقط النظام البعثي بشكل سلمي ما استعجل النظام بأغتيال السيد محمد الصدر".

وتابع انه "ليس ببعيد ان تكون هذه الصلاة ذات بعد سياسي ولكن لن تصل الى مرحلة اسقاط النظام او تغيير المنتظم السياسي لكن هناك رسائل يريد ايصالها التيار الصدري الى الشعب العراقي والى حكومة محمد شياع السوداني".

واردف ان "الرسائل تتضمن بان التيار لا يزال يمثل اكبر قاعدة شعبية قادرة على زعزعة اركان هذه الحكومة مستغلا الارتفاع غير المسبوق بأرتفاع الدولار والهدف هو اثبات براءة التيار من رفع سعر الدولار بقرار برلماني".

واكد ان "دعوة صلاة الجمعة هي محاولة تمهيد اولية للعودة للنشاط السياسي الفاعل بعد فترة خمول وابتعاد قسري فرضها الصدر هذا جانب اما الجانب الاهم وهو الرد بشكل مباشر على البروبغاندا التي ترددت حول انشقاق قيادات في التيار الصدري".

خيوط التظاهرات المليونية

يرى رئيس المركز الاقليمي للدراسات علي الصاحب، ان التيار بدأ يخطط لاطلاق تظاهرات مليونية خلال الفترة المقبلة، سيما بعد تصريحات بعض الكتل السياسية التي تحدثت عن عدم النية في اجراء انتخابات مبكرة كما هو متفق عليه.

ويوضح الصاحب في تصريح لـ "المطلع"، ان "المتتبع للمشهد السياسي يدرك تماما ان التيار الصدري وان ابتعد عن المناصب الحكومية بأنسحاب كتلته من البرلمان الا انه لا زال يراقب ويتابع وبدقة مجريات الاحداث الداخلية والخارجية".

ويضيف ان "الكل يدرك ان للتيار الصدري رغبة جامحة في رئاسة الوزراء وبعض المناصب السيادية ومع كل ما جرى فان عودته للمشهد بل المعترك السياسي بات وشيكا وانه يعد العدة للنزول الى الشارع اولا من خلال مظاهرات مليونية بدأت خيوطها بالدعوة الى صلاة الجمعة".

واشار الى ان "التيار قد يستغل حالة ارتفاع الدولار والاضطراب الاقتصادي وتذمر الشارع من غلاء الاسعار بإنطلاقة جديدة تحت ما يسمى (بثورة الجياع)"، مبينا ان "التيار يريد ان تكون خطواته مدروسة وربما يحتاج لدعم اقليمي ودولي".

وبين ان "التيار سيضغط بقوة هذه المرة لاقامة الانتخابات التي وعدت الحكومة بأجرائها وتعهدت الامم المتحده بالاشراف عليها".

ولفت الى ان "الاجواء العراقية السياسية ملبدة بالغيوم والارهاصات وستمطر قريبا تظاهرات من اغلب المحافظات بعد ما وقع الاطار التنسيقي في فخ (الدولار السياسي) واصبح موقفه محرجا امام جمهوره وامام كل العراقيين".

وسبق ان كشفت مصادر سياسية عن مهلة وضعها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لحكومة السوداني من اجل بيان موقفه منها، جاء ذلك تزامنا مع المهلة التي وضعها السوداني لوزرائه لتقييم ادائهم في تنفيذ البرنامج الوزاري.